

عقد جلسة بمناسبة يوم العمال

التشريعي يطالب الحكومة بتحمل مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية تجاه العمال



**بحر: يحذر الاحتلال والأطراف كافة
من انتفاضة عمالية هادرة تصب
حممها تجاه الحابر الخلقية**

عقد المجلس التشريعي
الفلسطيني يوم أمس
الأربعاء بمقره بمدينة
غزة جلسة بمناسبة اليوم
العالمي للعمال، مشيداً
بدور عمالنا اليواصل في
البناء والتحرير ومجنداً
من تعطل سوق العمل بفعل
الحصار وإغلاق المعابر
ومنع دخول المواد الخام
ومستلزمات العمل والبناء
لقطاع غزة على مدار تسع
سنوات مضت، واستشعر
المجلس التشريعي
بالكارثة الإنسانية التي
تحيق بالطبقة العمالية
الفلسطينية، وطالب
حكومة الحمد لله بتحمل
المسؤولية الكاملة تجاه
غزة وإنصاف العمال.

التفاصيل ص 4-5

في رسالة وجهها لخدام الحرمين



**بحر يشيد بمواقف السعودية الداعمة
لفلسطين ويناشد لفتح معبر رفح**

في ظل خمول الكتل الأخرى

**نواب التغيير والإصلاح يواصلون
أنشطتهم البرلمانية ويقومون
بدورهم دون كلل ولا ملل**

النائب قراوي: انتخابات بيرزيت ربما تكون الأخيرة في الضفة

قال النائب في المجلس التشريعي
فتحي قراوي أن انتخابات جامعة
بيرزيت التي فازت فيها الكتلة
الإسلامية ربما تكون الأخيرة في
الضفة الغربية، وذلك عقب تأجيل
انتخابات جامعتي النجاح والخليل.
وأكد قراوي في تصريح صادر
عن المكتب الإعلامي للتشريعي أن
اعتقال منسق الكتلة الإسلامية في
اللجنة التحضيرية لانتخابات جامعة
بيرزيت وملاحقة طلاب الكتلة يكشف
الوجه الحقيقي لسلطة وأجهزتها
القمعية في الضفة.
وأضاف قراوي: "لو كانت تعلم
السلطة أن الكتلة الإسلامية سوف
تفوز في بيرزيت لاستخدمت كل
الوسائل لمنع ذلك، ولو كانت
الانتخابات في جامعة أخرى.

التفاصيل ص 3



**النائب نصار:
ضريبة التكافل
تأتي ضمن
موازنة 2015م**

**النائب عطون:
قانون "أملأك"
الغائبين" يستبيح
ما تبقى في القدس**



في رسالة وجهها لخدام الحرمين

بحر يشيد بمواقف السعودية الداعمة لفلسطين ويناشد لفتح معبر رفح

بارك فوز الكتلة ببرزيت

إلى ذلك بارك د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإتابة فوز الكتلة الإسلامية الذراع الطلابي لحركة المقاومة الإسلامية حماس بانتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت كبرى الجامعات الوطنية، معتبرا الفوز بمثابة نصر لخيار المقاومة وانهازم واضح لخيار المفاوضات مع الاحتلال. ودعا بحر في تصريح صحفي أصدره المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي لاستكمال مسيرة الانتخابات والمضي قدما نحو إجراءاتها في بقية المؤسسات الوطنية من جامعات ومعاهد وهيئات محلية وصولا للصندوق المرسوم الرئاسي الذي يحدد موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية. وأضاف بأن الغالبية العظمى من أبناء شعبنا تدعم خيار المقاومة حتى في الضفة المحتلة وعلى الرغم من كل الإجراءات التي اتخذت من قبل أجهزة أمن السلطة القمعية.

هنا ممثل الكتلة بالجامعة

إلى ذلك هاتف بحر ممثلة الكتلة الإسلامية بالجامعة مهنا بالقوس، ومتمنيا التوفيق لمجلس الطلبة القادم، معربا عن أمله بأن تتاح الفرصة للكتلة لتنفيذ برنامجها نحو تقديم الخدمة المتميزة لطلبة الجامعة، ومحدرا من التفاف الأجهزة الأمنية على نتائج الانتخابات بالجامعة بهدف عرقلة تشكيل الكتلة الإسلامية لمجلس الطلبة القادم، وداعيا لقبول النهج الديمقراطي والتسليم بالواقع الجديد بالجامعة.



محمود أبو جحيشة ببلدة إذا بالخليل أن المقاومة ستتصاعد وبشكل أقوى في الضفة رغم الملاحظات الصهيونية والتنسيق الأمني، مؤكدا أن دماء الشهداء وعمليات الطعن ستقود لانتفاضة جديدة في الضفة الغربية. ودعا الفصائل الفلسطينية المقاومة بالضفة لتوحيد جهودها وتصعيد المقاومة والرد على جرائم الاحتلال مؤكدا أن المقاومة سستنتصر في نهاية المطاف لأنها خيار الشعب الفلسطيني الذي يلتفت حولها بكل قوته، وتقدم بحر بالتهنئة للنائب محمد مطلق أبو جحيشة باستشهاد ابن أخيه محمود.

موسم الحج الماضي بسبب إحكام إغلاق معبر رفح الحدودي مع مصر الشقيقة. وختم بحر رسالته للعاهل السعودي بالقول: "لذا نأمل من جلالتكم التكرم بالتدخل لدى الإخوة المصريين لفتح معبر رفح وهو الممر الفلسطيني الوحيد بين قطاع غزة والعالم".

المقاومة ستنتفض

وفي سياق منفصل أكد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإتابة أن المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية ستنتفض من جديد ضد الاحتلال الصهيوني. وقال بحر خلال كلمة عبر الهاتف في عرس الشهيد

أشاد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإتابة بمواقف المملكة العربية السعودية الداعمة لفلسطين، مناشدا جلالته الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود خادم الحرمين الشريفين بالتدخل لدى جمهورية مصر العربية لفتح معبر رفح والذي مازال مغلقا لأكثر من ١٠٠ يوم على التوالي. وعبر بحر خلال رسالة رسمية وجهها للعاهل السعودي عن شكره لمواقف المملكة العربية السعودية الكريمة في دعم قضيتنا الفلسطينية العادلة في مختلف المحافل الدولية، مناشدا الملك سلمان بالعمل لإغاثة أبناء شعبنا المحاصرين في قطاع غزة للعالم الثامن على التوالي من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

وتابع في رسالته "بعد مرور عشرة أشهر على العدوان الصهيوني على غزة لا زال أصحاب أكثر من ستين ألف وحدة سكنية دمرها الاحتلال دون مأوى وينتظرون إعادة الإعمار".

وأشار لزيادة معدلات الفقر بشكل غير مسبوق حيث وصلت إلى نسبة ٦٥% من مجمل سكان غزة، كما وصلت نسبة البطالة إلى ٤٨% من مجمل العاملين، فيما تقاومت معاناة المرضى بسبب عدم توفر أية موانئ تغذوية للمستشفيات، والنقص الحاد في الأدوية الطبية حتى وصل إلى ١١٨ صنفاً دوائيا مفقودا تماما.

منوها إلى معاناة آلاف المحرومين من السفر للعلاج والتعليم خارج غزة ولأداء مناسك العمرة، حيث لم يخرج أي مواطن من غزة لأداء مناسك العمرة منذ

أكد الالتزام بمبدأ الشفافية

النائب نصار: ضريبة التكافل الوطني تأتي ضمن قانون موازنة 2015م

القانون يضمن تقديم مساعدات وإعانات للعائلات المستورة بحد ادني مائة دولار شهريا

توزيع الثروة بين المواطنين. وأشار لقيام السيد عباس بتعديل القوانين ذات الطابع المالي والاقتصادي أكثر من مرة كان آخرها تعديل قانون ضريبة الدخل ثلاث مرات خلال مرحلة الانقسام السياسي ولم يتم الاعتراض عليه من مؤسسات القطاع الخاص في حين أن هذه التعديلات تضر بشكل مباشر بالمواطن ومصلحه المعيشية والاقتصادية.

مقاطع مجترأة

مؤكد في ختام بيانه أن ما تناوله وسائل الإعلام على لسانه هي بمثابة مقاطع مجترأة من سياقها ولا تعطي الصورة الحقيقية لأهداف هذا القانون، وهي محاولة مغرزة من قبل البعض لتشويه الأهداف السامية لهذا القانون والتي تصب في حقيقة الأمر في صالح المواطن الفلسطيني ومن أجل خدمة الشرائح الفقيرة من أبناء شعبنا.

القانونية مما يرتب ديون كبيرة على الأجيال القادمة قد تؤدي في لحظة معينة إلى انهيار مفاجئ بسبب تراكم الدين العام، مشيرا لعدم قيام حكومة الوفاق بصرف الموازنات التشغيلية خلال المرحلة السابقة وذلك دون مبرر قانوني مما ترتب على ذلك خلق أزمات في مجال تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والأمنية وغيرها.

مساعدة العائلات المستورة

ونوه نصار لأن القانون يأتي من أجل ضمان تقديم مساعدات وإعانات للعائلات المستورة وبحد ادني مائة دولار شهريا، حيث تُقرض ضريبة التكافل الوطني على السلع والخدمات الكمالية، والتبغ ومشتقاته، وشركات المساهمة العامة التي تحقق نسبة أرباح تزيد على مليون دولار سنويا لضمان مشاركة القطاع الخاص في حل أزمة البطالة والفقر وذلك من خلال إعادة



أيدي المواطنين الفلسطيني مبررات إصدار قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٥م والمتضمن في أحكامه تنظيم ضريبة التكافل الوطني ومن أهمها أن القانون المذكور يأتي في إطار العمل بمبدأ الشفافية والتزاما بأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وقانون تنظيم الموازنة العامة، وبعد أن تنكرت حكومة الوفاق الوطني لحقوق أبناء شعبنا في موازنتها للعام ٢٠١٥م، وشدد نصار على أن العمل بهذا القانون مؤقت ومحدد بفترة زمنية تبدأ أول أبريل وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م.

نحو الهاوية

وشدد نصار أن حكومة الوفاق تسير نحو الهاوية باستمرار اقتراض الأموال من البنوك والدول والمؤسسات المالية الدولية والمحلية دون موازنة ودون حسيب أو رقيب على أعمالها، ودون عرض الموازنة للسنة المالية ٢٠١٥ على المجلس التشريعي وفقا للأصول

أكد رئيس لجنة الموازنة بالمجلس التشريعي النائب جمال نصار أن لجنته ملتزمة بالعمل وفقاً لمبدأ الشفافية، مؤكداً أن ضريبة التكافل الوطني تأتي في إطار الالتزام بأحكام القانون الأساسي الفلسطيني وقانون تنظيم الموازنة العامة، وأضاف نصار في بيان مكتوب أصدره مؤخراً أن العمل بهذا القانون مؤقت ومحدد بفترة زمنية تبدأ من أول إبريل ٢٠١٥ وحتى ٣١ ديسمبر من ذات العام.

مبررات منطقية

وحول المبررات إصدار القانون قال نصار أنه وفي ظل حالة الجمود السياسي التي تسبب بها السيد عباس وحكومته، وفي إطار المسئولية السياسية المناطة بالمجلس التشريعي الفلسطيني لمواجهة حالة الجمود، وفي ظل استمرار سياسة السيد عباس وحكومته بتشديد الحصار على أبناء شعبنا في قطاع غزة، فإننا نضع بين

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

مع العمال حتى نيل حقوقهم وإزالة معاناتهم

في يوم العمال العالمي الذي يصادف الأول من أيار من كل عام تنف وقفة إجلال وإكبار لتضحيات إخواننا وأبنائنا العمال الذين دفعوا الأثمان والتضحيات الباهظة طيلة المراحل الماضية، وأبلاوا البلاء الحسن في مقارعة الاحتلال، ولم يبخلوا على وطنهم وقضيتهم بدمائهم وجهودهم وقوت أطفالهم.

إن عمالنا البواسل يشكلون اليوم طلائع ضحايا الحصار، ومقدمة المنكوبين الذين اكتنوا بنيران الكارثة الإنسانية التي أمت بشعبنا على امتداد أعوام القمع والعسوان والحصار، والتي لم تكن الحرب الأخيرة آخر حلقاتها وقصولها الفاشمة.

في يوم العمال العالمي تنف أمام أوضاع اقتصادية كارثية، وظروف معيشية بالغة الصعوبة، فقد أغلقت المعابر، ومنعت المواد الخام والمستلزمات الأساسية من الدخول، ودمرت المصانع والمنشآت، وجرفت المزارع والأراضي، وأضحت نسبة البطالة تتجاوز الـ ٤٨٪، ومعدل الفقر يتجاوز الـ ٦٥٪، وباتت الأوضاع تندرج بتفاقم اجتماعي مضاعف، وبزيادة ونيرة الكارثة الإنسانية التي تخيم على أهلنا وأبنائنا شعبنا بشرائح مختلفة في قطاع غزة، وفي مقدمته الطبقة العمالية الصامدة.

سنوات عجاف خلت ذاق فيها شعبنا وعماله البواسل ما لا يخطر على بال البشرية المتمتدة والإنسانية المتحضرة التي أشيعتنا وأرهقنا كلاما معسولا وشعارات بالية حول الديمقراطية وكرامة البشر وحقوق الإنسان. سنوات طويلة قاسية مرت عايشنا فيها سطوة المحن والأبتلاءات، وكابدنا ألم المشاق والمكاره، وتجرعنا مرارة البؤس والحرمان في أدق تجلياتها وأوضح معانيها.

سنوات ثقيلة جثمت على قلوبنا وأرواحنا، وخنقت أنفاسنا وحياتنا، وحوالت عبثا - وأد كرامتنا ومسح إرادتنا وطمس كل المعاني النبيلة والقيم الناصعة من حياتنا.

لذا، لا تنضيف جديدا إذا قلنا بأن حال الطبقة العمالية الكادحة والمناضلة الذي بلغت منه المعاناة الهائلة ومستوى المحنة الرهيبة مبلغا صعبا، بات أصعب من أن يحتمل، وأقسى من أن يتم هضمه والسكوت عليه!

لقد كانت الأحوال الاقتصادية والمعيشية في أسوأها قبل اندلاع الحرب الصهيونية المذكورة الأخيرة ضد شعبنا، وكانت الطبقة العمالية في مركز التدهور الدائم وقلب المعاناة المستمرة، فجات المحرقة الصهيونية لتزيد الأمور تعقيدا على تعقيدها، وتدفع على تصعيد أشكال الألم والبؤس وتجليات المحنة والمعاناة إلى درجات غير مسبوقة، وتقذف بأوضاع العمال وظروفهم إلى جحيم لا يطاق.

وانسجاما مع واجباته الوطنية والبرلمانية فقد بذل المجلس التشريعي الفلسطيني خلال السنوات الماضية جهودا جبارة في سبيل التخفيف من معاناة العمال، ولم يتوان عن طرح قضيتهم في كافة اللقاءات الرسمية التي تمت سواء مع الوفود الزائرة للمجلس التشريعي في إطار زيارتها لقطاع غزة

والإطلاع على معاناة أهله الصامدين بفعل الاحتلال الصهيوني والعدوان أم مع المسؤولين السياسيين والبرلمانيين الذين تم الالتقاء بهم إبان الجولات الدبلوماسية المتعاقبة التي قامت بها رئاسة ونواب المجلس التشريعي الفلسطيني طيلة المرحلة الماضية.

ومن هنا فإن المجلس التشريعي يتابع عن كثب آخر أوضاع وتطورات معاناة إخواننا وأبنائنا العمال التي تشكل جزءا مهما ومحوريا ضمن الأمانة الفلسطينية ككل، ويعمل من منطلق الواجب الشرعي والوطني على تحشيد

التكاتف الوطني المطلوب من أجل التخفيف من معاناتهم. إن الكارثة التي يعيشها عمالنا الصامدون تستلزم من المجتمع الدولي، وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة، العمل على توفير مساعدات عاجلة لإخواننا وأبنائنا العمال، والدفق باتجاه إدراج أوسع قطاع منهم ضمن برامج التشغيل في الضفة والقطاع.

من جانب آخر فإن المسؤولية الملقاة على عاتق السلطة الفلسطينية جد عظيمة، فهي مدعوة اليوم إلى رفع قضية العمال ومعاناتهم الكبرى إلى المحكمة الجنائية الدولية بهدف تحميل الاحتلال الصهيوني مسؤولية معاناتهم وإجباره على دفع التعويضات المناسبة لهم بفعل الحصار وإغلاق

المعابر والعدوان، فضلا عن بلورة برامج عمل دائمة لتشغيل العمال والحد من البطالة المستشرية لديهم.

وخاتما فإننا إذ نتجدد معاني التحية والإجلال والإكبار لإخواننا وأبنائنا العمال الصابرين- المحترمين فإننا نقول لهم: حق لكم أن تحتفلوا اليوم بعيدكم السنوي، وأن يبرق إليكم الجميع بأيات التهنة والتبريك، فالיום هو يومكم الذي نستذكر -رسما- فيه الألامكم ومعاناتكم ونير القمع والاضطهاد الذي أصابكم مع مدى الأيام، رغم أننا نستذكر الألامكم ومعاناتكم، ونتلاحم مع ألامكم وهمومكم، يوما بيوم وساعة بساعة ولحظة بلحظة في ظل الكثرات التي تتجرعونها على يد الاحتلال الصهيوني المجرم، وبفعل إجراءاته القمعية

وحصاره الجائر الذي أحكم -ولا يزال- خناقته حولنا، ودمر مقومات حياتنا ومرتكزات معيشتنا ولحافنا في ضرورياتنا ولقمة عيشنا وقوت أطفالنا، ونستل معكم وإلى جانبكم، عوننا وسندا ودعمنا ومؤازرة، حتى نزيل معاناتكم بإذن الله، ونبت الفرحة من جديد في نفوسكم ونرسم السعادة على شفاه أطفالكم، وما ذلك على الله بعزيز.

نواب التشريعي بالضفة يشاركون في احتفال جامعة بيرزيت



مشيرا لضرورة لخلق بيئة صالحة لإجراء العملية الانتخابية سلوكا وعملا في الضفة المحتلة.

وختم طافش كلمته بالقول أن كل محاولات التغيب والقهر التي مارسها الاحتلال ضد الكتلة الإسلامية، بالإضافة للظلم الذي مورس من بعض الأطراف الأخرى لم تفت في عضدنا وعزائنا، متوها لأن النهج الإسلامية هو النهج الأصلي في هذه البلاد.

الإسلامية فوزها بالانتخابات، ونقل لطلاب الجامعة تحيات زملاءه نواب التشريعي وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في سجون الاحتلال وإخوانه الأسرى.

مؤكدا بأن الانتخابات هي حق لكل للكتلة الإسلامية في جامعات الوطن كافة، ومضيفا بقوله يجب ألا نخشى الانتخابات وعيننا ممارسة العملية الديمقراطية ببقية الجامعات والمعاهد الفلسطينية،

شارك وفد من أعضاء المجلس التشريعي من جميع محافظات الضفة في احتفال الكتلة الإسلامية بجامعة بيرزيت وذلك بعد فوزها بانتخابات مجلس الطلبة، وضم الوفد كلاً من النواب: أحمد عطون، محمود مصلح، عمر عبد الرازق، رياض عمله، محمد طولح، إبراهيم ديبور، خالد سعيد، أنور الزبون، خالد طافش والنائب أحمد مبارك. وفي كلمته باسم النواب ببارك خالد طافش النائب عن محافظة بيت لحم للكتلة

النائب قراوي: انتخابات بيرزيت ربما تكون الأخيرة في الضفة

الجلسة التي عقدها أبو مازن وويج فيها أعضاء كتلة الشبيبة الطلابية على الخسارة الكبيرة في جامعة بيرزيت.

ونوه قراوي إلى أن السلطة غير جادة في تغيير الوضع الداخلي في الضفة الغربية، والذي تحكمه قبضة الأجهزة الأمنية في كل شيء. وتابع: "باعتقادي أن تأجيل انتخابات جامعة النجاح وجامعة الخليل سيكون إلى ما لا نهاية، وحتى الحديث عن انتخابات مجلس تشريعي وانتخابات رئاسة لن يكون في هذا الوضع الذي يشهد صحوه للشارع الفلسطيني".

وشدد قراوي أن الكتلة الإسلامية كانت عاقلة تمام العقلانية وعملت على استيعاب كافة الأطراف الأخرى، وقالت بأنها ستعمل على تشكيل مجلس وحدوي، مستدركا: "ولكن هناك جهات سوف تعمل على عرقلة ذلك، من أجل شل عمل المجلس الطلبة القادم الذي سترأسه الكتلة الإسلامية".

قال النائب في المجلس التشريعي فتحي قراوي أن انتخابات جامعة بيرزيت التي فازت فيها الكتلة الإسلامية ربما تكون الأخيرة في الضفة الغربية، وذلك عقب تأجيل انتخابات جامعتي النجاح والخليل. وأكد قراوي في تصريح صادر عن المكتب الإعلامي للتشريعي أن اعتقال منسق الكتلة الإسلامية في اللجنة التحضيرية لانتخابات جامعة بيرزيت وملاحقة طلاب الكتلة يكسف الوجه الحقيقي لسلطة وأجهزتها القمعية في الضفة.

وأضاف قراوي: "لو كانت تعلم السلطة أن الكتلة الإسلامية سوف تفوز في بيرزيت لاستخدمت كل الوسائل لمنع ذلك، ولو كانت الانتخابات في جامعة أخرى، لن تتردد الأجهزة الأمنية بقمع أي محاولة فوز للكتلة الإسلامية أو الاتجاه الإسلامي، في ظل الطرف الذي تعيشه السلطة من خسارة متكررة". وأشار قراوي إلى أن اعتقال منسق الكتلة الإسلامية تزامن مع

لجنة التربية تعقد لقاء مع وفد من وزارة التعليم بغزة



في تلك الملفات المطروحة، لافتا لوجود ازدواجية في عمل بعض الملفات بين الوزارة في غزة والضفة، وبعض المشاكل الناتجة عن سياسة حكومة التوافق القائمة على تمهيش قطاع غزة الأمر الذي يؤثر سلبا على الطلبة بشكل أساسي وعلى الجامعات والتعليم العالي بشكل عام، مؤكدا على استمرار الوزارة بغزة في معادلة الشهادات، وكذلك المصادقة عليها.

شهاب، وذلك في مقر المجلس بغزة. وافتتح النائب الجمل الجلسة مثمنا دور وزارة التربية والتعليم والاستمرار في عملها رغم الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع ومؤسساته الحكومية، موضحا أن هذه الجلسة تأتي للاستماع لعدد من الملفات والقضايا في الوزارة أهمها عملية التجسير، ومعادلة الشهادات، وتصديقتها. من جهته استعرض الجعبري عمل وزارته

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي لقاء مع وفد من وزارة التربية والتعليم تمثل في وكيل التعليم العالي بالوزارة محمود الجعبري، ومدير عام التعليم العالي خليل حماد، ومدير عام التعليم التقني محمد الأعرج، بحضور رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل وأعضاء اللجنة، النواب سالم سلامة، يوسف الشرافي، جميلة الشنطي، ومحمد

عقد جلسة بمناسبة يوم العمال

التشريعي يطالب الحكومة بتحمل مسؤوليات

الشنطي: التشريعي أقر موازنات من أجل مساعدة العمال والأسر



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني يوم أمس الأربعاء بمقره بمدينة غزة جلسة بمناسبة اليوم العالمي للعمال، مشيدا بدور عمالنا اليواصل في البناء والتحرير ومحذرا من تعطيل سوق العمل بفعل الحصار واغلاق المعابر ومنع دخول المواد الخام ومستلزمات العمل والبناء لقطاع غزة على مدار تسع سنوات مضت، واستشعر المجلس التشريعي بالكارثة الإنسانية التي تحيق بالطبقة العمالية الفلسطينية، وطالب حكومة الحمد لله بتحمل المسؤولية الكاملة تجاه غزة وإنصاف العمال.

أوضاع كارثية

بدوره افتتح رئيس المجلس بالإنابة د. أحمد بحر الجلسة بالإشارة للأوضاع الاقتصادية الكارثية، وأكد أن شعبنا يعيش في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وأوضح بحر أن نسبة البطالة تتجاوز الـ ٤٨٪، ومعدل الفقر يتجاوز الـ ٦٥٪، الأمر الذي يندرج بزيادة وتيرة الكارثة الإنسانية التي تخيم على أهلنا وأبنائنا شعبنا بشرائحه المختلفة في قطاع غزة، وفي مقدمته الطبقة العمالية الصاعدة.

وأشار لدور العمال في البناء وخدمة المجتمع

تقرير لجنة التربية

حول واقع العمال

واستهل عضو لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي النائب جميلة الشنطي تقرير لجنهها حول واقع العمال بالإشارة لأن الشراة الأولى لانطلاق

الانتفاضة الفلسطينية سنة ١٩٨٧ كانت بسبب استشهاد أربعة عمال من قطاع غزة. وأشارت الشنطي لأن عدد العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ وفق إحصاءات

المركز الفلسطيني للإحصاء لعام ٢٠١٥ حوالي ١.٧٣.١٠٠ عامل منهم ٨١٨.٢٠٠ في الضفة الغربية وحوالي ٩٠٩.٠٠ شخص في قطاع غزة. ونوهت لزيادة العمال العاطلين عن العمل حيث بلغت معدلات البطالة قرابة ٤٨٪ والفقر ٦٠٪ معظمهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية والأغاثية، ومضت الشنطي في استعراض التقرير على النحو التالي:

حكومة فتوية

النائب يحيى موسى

أكد النائب عاطف عدوان أن حكومة الوفاق التي تم تشكيلها منذ عام تقريبا لم تقيم بواجبها تجاه قطاع غزة، فالقضية ليست موظفين فقط، بل هناك ٢١٣ ألف عامل في قطاع غزة نتيجة تهرب حكومة التوافق من مسؤولياتها، مطالبا بأن يقوم شعبنا الفلسطيني بمراجعة ومحاسبة من يحاصر غزة ممن وضعوا أنفسهم في صف الاحتلال من مسؤولي السلطة الوطنية في رام الله، وكذلك حكومة التوافق التي عملت بفتوية وحزبية.



وقال "أبو مازن لم يهتم بشعبنا الفلسطيني في غزة، فإما أن يكون رئيسا لشعبنا الفلسطيني أو الرحيل، وكفاه متاجرة بأبناء شعبنا الفلسطيني".

فئة الإنتاج والتطوير

من ناحيته قال النائب د. محمود الزهار أن اليوم العالمي للعمال هو يوم يذكر بالكارثة التي تحيط بفئة العمال من شعبنا، مشيرا إلى أن هذه الفئة هي صاحبة الإنتاج والتطوير في شعبنا الفلسطيني، ويحرمون من العيش الكريم وحرما من بيوتهم يوم استمر تفجيرها على يد



وفي سياق مداخلته قال النائب يحيى العبادسة: في سنة ٢٠٠٧ كان عدد موظفي السلطة ١٧٨ ألف أكثرهم كمسكرين من قطاع غزة، اليوم نحن في ٢٠١٤ عدد موظفي السلطة في الضفة والقطاع ١٦٥ ألفا، يعني من ٢٠٠٧ إلى اليوم أعداد موظفي السلطة في تناقص وليس في تزايد.

وأشار العبادسة إلى أن الاحتلال يحجز المخصصات الضريبية للقطاع غزة، ومنذ ٢٠٠٦ تذهب هذه المخصصات إلى السلطة، والقطاع محروم من هذه الأموال، قائلا: "الميزانية التي صرفت عام ٢٠١٤ هي (٤ مليارات ٢٠٠ ألف)، معناه أن نصيب قطاع غزة (٤ مليارات ٢٠٠ ألف)، معناه أن نصيب قطاع غزة من هذه الميزانية (١٤٠ مليون دولار)، وما يصرف فقط من أحسن الحالات لا يبلغ من (٧٠ إلى ٧٥ مليون دولار)، أي أن نصف هذا المبلغ الشهري هو استثمار لعباس والسلطة من مشروع الانقسام.

مداخلة النائب

معدلات البطالة

من ناحيته أكد النائب صلاح البردويل أن التقرير المقدم من لجنة التربية يشخص الواقع الاقتصادي ومعاناة العمال تحديدا في قطاع غزة.

معدلات البطالة

وأكد البردويل أن نضال العمال هو نضال سياسي، وأن العامل الفلسطيني يعاني من جبهتين، جبهة السلطة بما تمثله من عامل اجتماعي مخيل بحقوق العمال وجبهة الاحتلال الفلسطيني الذي يريد أن يجبر العامل على الخنوع والاستسلام.

معدلات البطالة

وأضاف: "تشهد هذه الهجمة عندما تجتمع الجبهتان للعمل على نفس الهدف للعمل على إجبار الشعب الفلسطيني للخضوع لشروط العملية السياسية في المنطق، وقطاع غزة هو الأكثر معاناة في هذا الإطار، لأن السلطة تشعر أنها بواسطة الاقتصاد أخضعت الضفة الغربية، ولذلك الجهد الآن منصب على قطاع غزة".

معدلات البطالة

وتابع: "المسؤول عن وضع عمالنا المأساوي هو المسؤول عن شل عجلة اقتصادنا الوطني الفلسطيني، فنحن نتحدث عن المسؤول الأول وهو الاحتلال الصهيوني، ومن ثم السلطة بما وقته من اتفاقيات سئية، وحالة الفساد الإداري والمالي الموجود في السلطة".

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم اليرموك

معدلات البطالة

وكانت في مخيمات اللجوء خاصة مخيم

الأخلاقية والقانونية تجاه العمال

الفقيرة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة بلغت 290 مليون شيكل

نسبتهم وفق تعريف منظمة العمل الدولية في قطاع غزة حوالي (٢١٣) ألف شخص بنسبة البطالة تتجاوز ٤٧٪.

الأطفال والمرأة

إلى ذلك أشار التقرير لأن عدد العمالة لأطفال في قطاع غزة يبلغ حوالي ٨٠٠٠ طفل وفق الإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٥، مؤكداً أن عمالة الأطفال تهدد سلامة وصحة ونمو الطفل ومستقبله. وقالت النسبتي: "بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ١٩.٤٪ من مجمل الإناث في سن العمل لعام ٢٠١٤ وتبلغ البطالة بين النساء والمشاركات في القوى العاملة ٣٨.٤٪ وغالبية النساء يعملن في قطاع الخدمات (الصحة، التعليم، القطاع العام)".

موازانات تتعلق بالعمال والأسر الفقيرة وأشار التقرير لأن المجلس التشريعي كان قد أقر موازنات من أجل مساعدة العمال والأسر الفقيرة فقد بلغ مجموع ما أقره خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ما قيمته ٢٩٠ مليون شيكل تم تخصيصها بشكل مباشر للعمال والخريجين والأسر الفقيرة حسب الجدول التالي:

القطاع	المبلغ (مليون شيكل)
القطاع العام	١٠٠
القطاع الخاص	١٩٠
القطاع غير الربحي	٠
المجموع	٢٩٠

كما أوصى المجلس التشريعي الحكومة باقتطاع ٥٪ من رواتب الموظفين لصالح العمال والخريجين والأسر الفقيرة وتم تنفيذ ذلك على مدار السنوات المذكورة أعلاه.

النتائج

وخلص التقرير لعدة نتائج منها أن الاحتلال الإسرائيلي له الدور الرئيس في تفشي ظاهرة البطالة وذلك من خلال منع العمال من الوصول لاماكن عملهم وفرض الحصار وعرقلة حركة التجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة لضعف السياسات الاقتصادية من قبل السلطة الفلسطينية لحد من ظاهرة البطالة وفتح مجالات عمل جديدة لاستيعاب أكبر قدر من العمالة الفلسطينية. وأشارت نتائج التقرير لضعف برامج التمويل من الجهات المانحة لاستيعاب أكبر عدد من العمال من أجل الحد من ظاهرة البطالة وتفشي الفقر

التوصيات

وطالب التقرير في توصياته حكومة التوافق بتحمل مسئوليتها الأخلاقية والقانونية تجاه قضايا العمال للمساهمة في الحد من البطالة، بالإضافة لضرورة إنشاء صندوق مركزي لتشغيل العمال تحت إشراف هيئه وطنية تمثل كافة المؤسسات في القطاع العام والخاص، وتشجيع الصناعات المحلية على النمو والتطور واستيعاب أيدي عاملة جديدة من خلال سياسة تشجيع المنتج



البطالة

أشار التقرير لأن لارتفاع معدلات البطالة بين صفوف العمال بشكل كبير حتى بلغت

مسئولية الاحتلال



أما النائب إسماعيل الأشقر فقد حمل الاحتلال المسؤولية عن كل معاناة شعبنا الفلسطيني بما فيهم العمال، من خلال جرائمه المتواصلة ضد شعبنا، كما أكد أن المسئول الثاني عباس وحكومته التي عمقت معاناة شعبنا. وطالب الكل الوطني الفلسطينية وخاصة حركة حماس بإنهاء الحكومة التي لم تعد حكومة للشعب. وهي حكومة مقصرة وجزء من الانقسام وتفرق بين أبناء شعبنا، وتكرس الانقسام وتزيد من معاناة شعبنا في شتى المجالات، وطالب بتشكيل حكومة وطنية من الكل الفلسطيني و تقدم حكومة الحمد لله للعدالة.

حكومة مقصرة



بدوره قدم النائب خليل الحية التحية لعملائنا الذين ضربوا أروع الأمثلة في

الكرام، مشيراً إلى أن البعد الوطني والأخلاقي يوجب علينا الاهتمام بهذه الشريحة وهي الغالبية في المجتمع الفلسطيني الذي يتحمل على قوته بعرقه. وقال: "إذا كانت حكومة التوافق تدير ظهرها لكل قطاع غزة، فلن ننتبه للعمال، ان السيد رامي الحمد الله رئيس حكومة التوافق قدم الاعتذار للموظفين الجالسين في بيوتهم تم تأخر الراتب لمدة أربع شهور، وأنا أسأله ماذا تقول للذين على رأس عملهم ولم يتقاضوا رواتب منذ أشهر؟" وطالب الحية الفصائل والقوى الوطنية الفاعلة برفع صوتها في وجه تقصير حكومة التوافق الوطني، ووقف سياسة المداينة للمنظمة والسلطة.

عمالة الأطفال

من ناحيته طالب النائب محمد شهاب بضرورة متابعة حالات عمالة الأطفال الذين يتسربون من مراحل التعليم الأساسي، وذلك بالتنسيق مع وزارات التعليم والداخلية، والعمل على مساعدة أسر الأطفال العاملين لتمكين أسرهم من عودتهم للمدارس. وقال: "أخريجي الجامعات حسب قانون التعليم

ركز على التعليم المهني والتكنولوجي، ونص على إنشاء مراكز تدريب مهني"، وأوصى الجهات الخاصة بالعمل على تحقيق الأولوية لإنشاء مراكز تدريب وتوجيه الطلاب لتلك المجالات المهنية ومساعدتهم بخفض الرسوم.

قنبلة موقوتة

بدوره أكد النائب جمال نصار أن هناك قنبلة موقوتة ربما تنفجر في أي لحظة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في القطاع وارتفاع نسب الفقر والبطالة، مشيراً إلى أن عباس أغرق قطاع غزة بالفقر والبطالة، وقال: "لذلك لن ننتظر من عباس وحكومته أن يرفعوا أي حصار عن قطاع غزة لأنه سيب رئيسي بذلك". وأضاف: "الجميع تخلى عن قطاع غزة والحل هو إيجاد رؤية وطنية لمعالجة هذه القضايا، العمال والشباب العاطلين عن العمل الذين يمثلون ٢٦.٥ ٪ من مجموع القوى العاملة في غزة، هذا يتطلب رؤية جادة، ولا أعتقد أن هذه المشكلة تحل إلا بقانون التكافل الوطني الصادر عن المجلس التشريعي، بأن يؤخذ أموال من الأغنياء للفقراء، وأن يؤخذ الشركات التي تربح أكثر من مليون دولار



وتعطى للمحرومين". وتابع: "الذي يريد أن يعطل هذه القانون هو ضد مصلحة العمال والشباب ويشترك في الأزمة، يجب على القوى الوطنية أن تشارك وتجمع على هذا القانون لأن لا رؤية لغزة إلا من خلال قانون التكافل الوطني، وإذا كان هناك رؤية أخرى لحل إشكاليات القطاع فلنبتدع من لديه بهذه الحلول".

نزمة زائلة

النائب يونس الأسطل قال: "أزمتنا لن تطول وهي عما قريب ستزول، والى أن يتحقق ذلك يجب أن يكون الشعب فريقين فريق يصبرون وفريق يتفوق مما آتاهم الله زيادة عن الزكاة، وشد على ضرورة تعليم أبنائنا الحرف لمساعدة أهلهم



أوقات الفراغ وفي الإجازات. ولفت إلى أن حكومة التوافق مجرد موظفين عند عباس ياتهمرون بتوجيهاته، مؤكداً على أن المضي في إعداد القسوة هو الخيار الثقيل بفك الحصار وتحسين وضع العمل والعمال.

عباس هو المعطل

من جهته أكد النائب مروان أبو راس أن "عباس يعطل الانتخابات في الجامعات



الفلسطيني، وأجبر الموظفين على عدم العمل، ويتحكم في جميع المعابر، ويتحكم في ادخال الاسمات، وابن محمود عباس الوكيل الوحيد للدخان في فلسطين، وببعباس الموافقة على فتح معبر رفح. ونوه أبو راس أنه يجب على الشعب الفلسطيني أن يعرف الحقيقة، وبأن هناك مساومات كثيرة تتم مع فريق عباس لتخفيض ضريبة البلو المفروضة على الكهرباء.

تبرع واجب



من جهته اقترح النائب يوسف الشرافي أن يتم في يوم العمال التبرع من العاملين و ا لممتجين والموظفين بلا استثناء بيوم أجرة للعمال، مضيفاً بأن هذا هو أقل الواجب وذلك لأنهم أهل العطاء ويجب مكافئتهم والوقوف بجانبهم، من خلال مشاريع تشغيل مستمرة من شأنها التخفيف من معاناتهم، منوها لضرورة تظافر كل الجهود لخدمتهم.

في ظل خمول الكتل الأخرى

نواب كتلة التغيير والإصلاح يواصلون أنشطتهم البرلمانية

الصحة، الذي أكد بدوره على أن وزارته تعمل جاهدة لحل كافة القضايا والمشاكل، واعداد بزيادة عدد الأطباء في المستشفى. من جانبه أشاد النواب بالجهود التي تبذلها طواقم وزارة الصحة بالمحافظة رغم الحصار المتواصل على القطاع وفي ظل استمرار حكومة التوافق بتجاهل مسؤولياتها تجاه غزة.

تنسيق دائم

وفي سياق متصل عقد نواب محافظة شمال غزة اجتماعهم الدوري بمكتبهم بهدف تقييم الأداء خلال الفترة السابقة والوقوف على المعوقات والعمل على تذليلها ومناقشة احتياجات ومستلزمات بعض المؤسسات العاملة بالمحافظة.

وحضر الاجتماع جميع نواب المحافظة وأوصوا بضرورة التواصل الدائم مع المواطنين والقيام بعدة زيارات مفاجئة لبعض المؤسسات العاملة للاطلاع على سير العمل.

واستضاف النواب بعد اجتماعهم رؤساء بلديات المحافظة لحل مشكلة نفوذ شارع رئيسي بالمحافظة يخضع جزء منه لنفوذ بلدية جباليا النزلة وجزء آخر لنفوذ بلدية بيت لاهيا وقد أدى هذا الخلاف إلى إعاقة امتداد الشارع واستمراره حسب المخططات لمدة تزيد عن ١٥ عاماً.

وفي نهاية اللقاء تم التوافق على حل للمشكلة بالموافقة على تغيير هيكلة الشارع والعمل على تعويض المتضررين والشروع بإزالة التعديات فوراً.



القياديون بكتلة التغيير والإصلاح يواصلون زيارتهم لعائلة أحد الأسرى

من مرضى القطاع.

وشدد حماد على عمق العلاقة التي تربط الشعبين الفلسطيني والأردني، شاكرًا المملكة الأردنية ملكاً وحكومة وشعباً على جهودهم المتواصلة في خدمة القضية الفلسطينية في كافة المجالات.

كما تفقد نواب المحافظة الوسطى مستشفى شهداء الأقصى بالمحافظة للاطلاع على سير العمل والوقوف على احتياجاتهم.

وضم الوفد كلا من النواب: سالم سلامة، عبد الرحمن الجمل، وهدى نعيم، وكان في استقبالهم د. يوسف أبو الريش وكيل وزارة

وبمشاركة وفد من وزارة الداخلية والمستشفى الميداني الأردني تكريماً لجهود العاملين فيه.

وضم وفد كلا من النواب فتحى حماد، محمد شهاب، ويوسف الشرافي رافقهم وفداً من وزارة الداخلية برئاسة اللواء أبو عبيدة الجراح، وكان في استقبالهم قائد المستشفى غزة/٣٥ العقيد الركن ابراهيم الحنيطي ولقيف من الضباط.

بدوره أشاد النائب حماد بجهود المستشفى الميداني الأردني في خدمة الشعب الفلسطيني، مؤكداً على الدور البارز الذي يقوم به المستشفى في تخفيف معاناة العديد

من المحرقات لشرطة المحافظة، لدعمهم ومساعدتهم في أداء مهامهم والقيام بواجباتهم.

وأكد النائب م. إسماعيل الأشقر على الدور الدائم للنواب ومكاتبهم بالتواصل مع المؤسسات الحكومية في ظل انقطاع الرواتب وعدم صرف الحكومة للأموال والمصاريف التشغيلية للوزارات، موضحاً بأنهم قدموا ٥٠٠ لتر سولار كمساعدة للشرطة بهدف تسهيل تحركات دوريات الشرطة لحفظ الأمن والنظام.

ويتفقون مستشفيات

إلى ذلك تفقد وفد من نواب شمال القطاع

واصل نواب كتلة التغيير والإصلاح خلال الشهر الحالي أنشطتهم الرامية لتقديم الخدمة للمواطن الفلسطيني، وقدموا مساعدات عينية ونقدية لعدة شرائح بالمجتمع الفلسطيني، كما تفقدوا مستشفيات ومراكز شرطة ووقفوا على أهم المعوقات التي تعترض عملهم، بالإضافة لمشاركتهم في العديد من الأنشطة الاجتماعية والإنسانية، "البرلمان" رصدت تلك الأنشطة وأعدت التقرير التالي:

مساعدات عينية

استمراراً لدعم المؤسسات العاملة قدم مكتب نواب محافظة شمال غزة كمية من

النائب عطون لـ "البرلمان":

موافقة "إسرائيل" على قانون "أملك الغائبين" استب

الجدار، ونصف المقدسين اليوم فرض عليهم أن يعيشوا خلف الجدار، وكثير منهم لهم عقارات وأملك خلف الجدار من جهة الاحتلال، ولذلك فإن هذا القانون على درجة بالغة من الخطورة".

وأوضح عطون أن الاحتلال بتطبيقه هذا القانون يتحدى كافة القوانين الدولية والإنسانية، مشيراً إلى أن الاحتلال يريد أن يصادر أكبر كم من العقارات من مدينة القدس، ويفرض أكبر كم من الوقائع ضد الجغرافيا والديمقراطية الفلسطينية في مدينة القدس.

تهويد من كل الجهات

ونوه عطون إلى أن الاحتلال الإسرائيلي



وتابع: "هذا القانون في الفترة الماضية لم يكن مصادقاً عليه من قبل محكمة العدل العليا للاحتلال، ولكن كان إجراءً سارياً بدون قرار المحكمة، وما يجري الآن هو شرعنة هذا الموضوع قانونياً".

قانون خطير

وقال عطون: "يصدر هذا القرار من أكبر هيئة قضائية لدى الاحتلال، المصادرة لا تكون فقط لمن هو خارج البلاد ويسكن في دولة معادية، بل تشمل كل من يسكن الضفة الغربية من أهل القدس، أو أبعد عنها قصراً كما حصل مع النواب، وهذه الخطوة قد تمسنا كنواب مبعدين عن القدس، إضافة إلى أن القانون يشمل من يسكن خلف

أكد النائب المقدسي في المجلس التشريعي والمبعد إلى رام الله أحمد عطون أن موافقة محكمة العدل العليا الإسرائيلية على قانون أملك الغائبين يعد استباحة لما تبقى للفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة، وأشار عطون في تصريحات للمكتب الإعلامي بالمجلس التشريعي إلى أن قانون أملك الغائبين الصادر في العام ١٩٥٠ كان متعلقاً بكل من له عقارات وله أملك ويسكن في الخارج في دول معادية للاحتلال، مثل اللاجئين، وكانت تخرج إسرائيل في السابق من وضع اليد على أملك الأشخاص الذين أبعدها أو هجروا من القدس وسكنوا في الضفة الغربية مثلاً.



أسرى الحرية بين الآلام والأمل



بقلم / النائب أحمد عطون

إن ما جرى ويجري اليوم بحق الأسرى الفلسطينيين، الشموخ التي تحترق لتضيء طريق الحرية، ومواصلة احتجاجهم واعتقالهم، في أجواء صعبة ومأساوية، بحيث لا يستطيع الإنسان العيش أو الاستمرار في الحياة ضمن هذه الأجواء، والظروف التي ترسم وتوضع خططها التدميرية من قبل طواقم متخصصة في ظل ظروف مأساوية، اضطر خلالها عشرات الآلاف من الأسرى الفلسطينيين والعرب بحمل أسابيع متواصلة بل أشهر عديدة يبرزون تحت التعذيب وسيطاب جلادي الاحتلال في أقبية التحقيق، ويترجعون القهر سنوات عديدة على أيدي السجانين في غرف المسجون، هؤلاء الأسرى المجاهدون الذين حملوا معانات شعبهم وأمتهم وهمومها أخذوا على عاتقهم الدفاع عن حقوق شعبهم التي أقرها القانون الدولي، وحماية كرامته وصيانة حريته، رغم الظروف التي يعجز اللسان عن وصفها وتدمي القلب وتدمع العين، في محاولة النيل من إرادة وكرامة الإنسان وإيمان من المحتل في ممارسة أحقاده ونازيتيه، فلا زالت الحركة الفلسطينية الأسيرة تسطر أمثلة إنسانية فيها معاني البطولة والصبر والثبات في وجه المحتل.

ففي الوقت الذي تمضي فيه دول العالم الحديث عن طريق إنفاذ ميثاق حقوق الإنسان، وترتقي شعوبها نحو المزيد من التحضر والانفتاح على الديمقراطية والعدالة والمساواة، ... يعيش شعبنا الفلسطيني أسوأ ظروف إنسانية يشهدها الإنسان المعاصر وتمارس ضده أقصى وأبشع الجرائم والانتهاكات، التي ستبقى وصمة عار في وجه المجتمع الدولي ومنظوماته السكاكتة على ظلم الاحتلال وجرائمه ضد شعب مدني أعزل.

وقائمة الانتهاكات طويلة جداً لا إحصاء لها، ولا نبالغ إذ قلنا بأن المبادئ التي تحكم لها إدارة سجون الاحتلال في تعاملها مع المعتقلين الفلسطينيين تنص على أن لا حقوق لهم، والقاعدة انتهاكات بلا حدود، فيما لا وجود لأوجه مقارنة أو تشابه ما بين الواقع المرير، والنصوص الجميلة التي تتضمنها المواثيق الدولية. ف قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ليست قضية رقمية فهم أناس لهم مشاعر وأصحاب قلوب ولهم أهل وأحبه، ومأساتهم المتواصلة حيث تصاعدت الهجمة في الألونة الأخيرة بقسوة بشكل غير مسبق وربما تكون الأشد والأقصى منذ عقود طويلة، من خلال منظومة من الإجراءات والقوانين التمييزية التي تعتبر بمجملها انتهاكات فاضة للقانون الدولي الإنساني وللمجمل الاتفاقيات الدولية (لا سيما اتفاقية جنيف)، بل وفي بعض الأحيان تصعد إلى جرائم حرب.

برغم كل ذلك فإننا نؤمن بأن القضية الفلسطينية غالية وغالية جدا وأهم مما فيها قضية المسرى (المسجد الأقصى) والأسرى، فالقدس والمسرى والأسرى هي قضايا مباركة وغالية وثوابت لا يمكن التخلي عنها، لذا فإننا نؤكد على ما يلي.

- يجب على الجميع أن يعمل بكافة الوسائل من أجل نصرة قضية الأسرى والعمل للإفراج عنهم.

- عقد مؤتمر شعبي سنوي على مستوى الوطن لنصرة قضية الأسرى لإيقاظها حية بالذهن والوجدان.

- تشكيل وفد من أهالي الأسرى لنقل معاناتهم في المحافل الدولية ومن خلال الوفود الرسمية والشعبية والدولية.

- بلورة إستراتيجية وطنية فلسطينية للتحرك على أساسها لنصرة قضية الأسرى على المستويات المختلفة السياسية والإنسانية.

- العمل على فضح وتعرية الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأسرى وأهلهم أمام الرأي العام الدولي، وبوسائل الإعلام المختلفة وملاحقة الاحتلال قانونيا في المحاكم والمحافل الدولية لانتهاكاتهم بحق الأسرى وخاصة محكمة الجنايات الدولية.

- توحيد الجهود بين جميع القوى وبعبء عن التجاذبات السياسية الرسمية والشعبية والتكامل في العمل من أجل خدمة الحركة الأسيرة.

- رفض ومحاربة فكرة خصخصة قضية الأسرى (أسرى الضفة، القدس، غزة، الجولان، أسرى العرب ... أو الانتماء السياسي- الخ) لأن قضية الأسرى قضية جامعة غير مشتهة ويجب التعامل معها على هذا الأساس.

- العمل على توفير الدعم المادي للأسرى، ولذويهم من خلال كفالات لعوائل الأسرى وكفالتهم.

- وضع خطة إعلامية مستمرة لإبقاء قضية الأسرى حية في ذهن والوجدان لدى الأجيال القادمة حتى يتم تحرير كافة الأسرى.

سنة ويقومون بدورهم دون كلل ولا ملل

ويستقبلون وفودا أمنية

وفي سياق آخر استقبل نواب محافظة خان يونس وفداً من جهاز الأمن والحماية بالمنطقة الجنوبية لمناقشة عدة قضايا خاصة وكان في استقبال الوفد كلا من النائبان يحيى العبادسة، ويونس أبو دقة، فيما ترأس الوفد الأمني المقدم راتب عمران مدير المحافظة الجنوبية رافقه ليفي من الضباط.

وأشاد النواب بجهود جهاز الأمن والحماية في حفظ الأمن وحماية الشخصيات رغم استمرار حكومة الوفاق بتجاهل قطاع غزة وعدم صرف رواتب الموظفين والمصاريف التشغيلية للوزارات.

وناقش النواب مع الوفد العديد من القضايا، مؤكداً بأن الشرطة وخاصة أفراد جهاز الأمن والحماية يقدمون نموذجاً في العمل الأمني رغم الظروف الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

من جانبه استعرض المقدم عمران أبرز إنجازات وأعمال الجهاز في حماية الشخصيات والوزراء والوفود القادمة لغزة، شارحاً الوضع الصعب الذي يمر به الجهاز والمشاكل التي تعترض عملهم. في ختام الزيارة قدم وفد النواب مساعدة مالية عاجلة لصالح جهاز الأمن والحماية لمساعدتهم على القيام بأداء مهامهم في ظل تقصير وتجاهل حكومة الوفاق.

المشاكل المرورية

كما استقبل نواب المحافظة الوسطى مدير شرطة المرور بالمحافظة المقدم أسعد أبو سويرح رافقه عدة ضباط، استقبلهم النائبان



النائب سالم سلامة يفتتح مشروعا خيريا

الكلية بمدينة دير البلح، وضم وفد النواب عبد الرحمن الجمل، وهدي نعيم، وكان في استقبالهم ليفي من الأساتذة والإداريين بالكلية بدوره تحدث النائب الجمل عن فضل طلب العلم، مؤكداً على ضرورة أن يبذل الإنسان أقصى ما يستطيع من جهد من أجل التعلم وخاصة العلوم الشرعية، منوها لشرف التنافس في طلب العلم، وموصيا المتفوقات بضرورة الحفاظ على هذا التفوق على مدار سنين حياته. وأضاف الجمل أن الشعب الفلسطيني يتميز بالتفوق والنجاح في كثير من المجالات سواء على صعيد العلم أو الجهاد وغير ذلك من المجالات.

سالم سلامة، وعبد الرحمن الجمل بمكتب النواب بالمحافظة، حيث أشاد النائب سلامة بالجهود التي يقوم بها جهاز المرور في المحافظة الوسطى من عمليات تنظيم وحل للمشاكل المرورية في المحافظة. وناقش النواب مع الوفد عدة مشكلات مرورية تعاني منها المحافظة ووضعوا تصورا لحلها بالتعاون مع جهات الاختصاص.

تكريم التفوقات

إلى ذلك شارك نواب المحافظة الوسطى في حفل تكريم المتفوقات من طالبات كلية الدعوة الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشئون الدينية، والذي تم تنظيمه في ساحة

ساحة لا تبقى للفلسطينيين في القدس

مشيراً إلى أن هذا يتناقض مع كل الاتفاقيات الموقعة وأبرزها اتفاقية أوسلو التي أكدت على الاحتلال عدم القيام بتغيير على الواقع في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، وبالتالي هذا الإجراء نصف كل الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال.

وطالب عطون بضرورة رفع هذا الملف فوراً إلى المحكمة الجنائية الدولية، لأنه يتناقض مع القوانين الدولية، ودعيا العرب والمسلمين إلى حمل هذا الملف للمحافل الدولية والضغط على الدول التي لها علاقات مع الاحتلال بالضغط عليه لوقف التهويد المستمر في مدينة القدس.

فلسطينية مفصولة عن واقعها الفلسطيني والواقع العربي والإسلامي، حتى يؤكد على أرض الواقع فكرة يهودية عاصمة الدولة التي يجمع عليها الكل الإسرائيلي بأن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية.

رسالة سياسية

وأكد عطون أن أحد أهداف القرار هو إرسال رسالة سياسية بإنهاء أي حلم للفلسطينيين وخاصة من يقومون بالتفاوض مع الاحتلال، بإقامة عاصمة في القدس الشرقية، وبأن القدس الشرقية من وجهة نظر الاحتلال هي أرض مستباحة ليس للفلسطينيين فيها أي حلول سياسية مستقبلية ولن يتنازل الاحتلال عنها.

يسعى وفق استراتيجيات وخطط فيما يتعلق بمدينة القدس، وأشار إلى أن الاحتلال منذ معركة مفتوحة ويريد أن يهود القدس على كل الجبهات من خلال سياسات متنوعة، منها إبعاد القيادات والنواب وسحب الهويات ومصادرة الأراضي وهدم البيوت واعتقال المقدسيين.

واعتبر أن هذه الإجراءات تأتي في سياق معركة ٢٠٢٠ التي أطلقها الاحتلال منذ سنوات، وهي عبارة عن رؤيته التي يرغب أن تكون عليها مدينة القدس، بأقلية فلسطينية لا تتعدى ١٢٪ من أصل ٣٦٪ موجودة الآن، حيث "يريد أن يرى هذه المدينة بأقل مساحة سكانية جغرافية يسيطر عليها تجمعات



مجد أحمد أبو مراد

التشريعات ضرورة إنسانية

لا يوجد دولة ولا مدينة ولا بلد على وجه البسيطة إلا ولها تشريعاتها وقوانينها الخاصة التي تحكم إليها، وتنظم حياة المواطنين من خلالها، وتوكل هذه المهمة في معظم دول العالم إن لم يكن كلها للمجالس النيابية أو البرلمانات بالإضافة لجهات سيادية أخرى. في بلادنا يوجد برلمان منتخب بموجب انتخابات حرة كانت الدنيا قد شهدت بنزاهتها، غير أن البرلمانين المنتخبين لم يتمكنوا من ممارسة مهامهم في سن القوانين بالشكل المطلوب، اليوم وقد عصفت بالبلاد المحن واشتدت بها المخاطر، يجد البرلمان نفسه مضطرا لأخذ زمام المبادرة والإبحار في سفينة سن التشريعات وصياغة القوانين لإنقاذ شعبنا المكسوم من الفقر والحصار.

الغريب بالأمر أن فئات كثيرة وجماعات عديدة داخل المجتمع الفلسطيني لا ترغب للبرلمان أن يحقق أي نجاح، حتى وإن كان هذا النجاح يأتي لخدمة الفقراء أو الشرائح الأكثر تهيمشا وحاجة، بات واضحا أن التعويل على غيرنا لحل مشاكلنا ليس في محله، لأن هؤلاء الموعول عليهم لا حاجة لهم بنا ولا بغزة، بل هم ينتظرون لها الفضل. لقد أثبتت التجربة على مدار سنوات تسع مضت أن قلع شوكة غزة لن يكون إلا بأيدي أبناءها ورجالاتها المخلصين، وعلينا أن نتقدم أكثر صوب فحص كل الخيارات المطروحة لإيجاد الحلول المناسبة للخروج من عنق الزجاجة الذي علقنا به بفعل المؤامرات المحلية والإقليمية، وإذا كان لا يروق للبعض أن يرى غزة وقد تحللت من أزمتها، فعلينا أن نقيم الحجة الوطنية على أمثال هؤلاء.

أرى أنه وطالما أن رئيس السلطة لا يهتم بالسلطة التشريعية ويصر على رفضه إصدار الدعوة الرئاسية لدورة برلمانية جديدة، فإن الواجب الوطني بات يحتم على برلماننا بضرورة المبادرة وإعادة توجيه الدعوة لكتله وقوائمه ولأعضائه كافة مرة بعد مرة للاجتماع واستئناف العمل البرلماني وبدأ دورة برلمانية جديدة، دون انتظار دعوة الرئاسة الفلسطينية، وإن كان ذلك خروجاً عن المألوف والقانون لكنه حاجة مجتمعية وضرورة وطنية.

ومن ثم تجديد شرعية الرئيس ونوابه وأمانة السر أو ما يعرف بهيئة المكتب عبر الانتخاب أو التوافق، حتى لا يبقى لأحد أي حجة قانونية ولا إجرائية في مباشرة المجلس لسن القوانين وإصدار التشريعات بهدف حماية المواطنين وتمتين الجبهة الداخلية، وحماية الفئات الفقيرة، وحينها لن يجبرا كائنا من كان أن يعترض على الدور الذي يمارسه البرلمان.

لا أدري لماذا تصر بعض الأطراف المحلية على تعطيل البرلمان وتحول بينه وبين ممارسة أعماله ومهامه على الرغم من كونها تتغنى بالديمقراطية صباح مساء، علينا إحراج تلك الأطراف ودعوتها لممارسة الديمقراطية فعلا والعودة لقبلة البرلمان. وعلينا المضي قدما نحو برلمان فاعل وموحد ينتزع مهامه بما في ذلك الدور الرقابي على أداء السلطة التنفيذية بأي طريقة كانت، فلا يعقل أن (يتججج) رئيس الحكومة بقوله أن حكومته مفتوحة على الجهات الرقابية في حين أن المجلس التشريعي لا يتمكن من ممارسة هذا الدور بالشكل المطلوب.

التشريعي يزور عائلة الشهيد الرنتيسي في ذكرى استشهاد



الشهداء الكبار الذين مضوا إلى ربه في سبيل الله أمثال عبد القادر الحسيني و خليل الوزير وأحمد ياسين وغيرهم الكثير ممن قدموا أرواحهم فداء لله ودفاعا عن الوطن والعقيدة. وفي نهاية الزيارة قدم بحر لعائلة الشهيد هدية تذكارية عبارة عن صورة للشهيد الرنتيسي مهداة من المجلس التشريعي عرفانا ووفاء له واعترافا بفضل.

في استقبال الوفد لفيف من عائلة الرنتيسي وذوي الشهيد وأبناءه. وقال د. بحر من داخل بيت الرنتيسي أن الزيارة تأتي وفاء لروح الشهيد القائد الذي حمل روحه على كفه وجاهد في سبيل ربه من أجل تحرير وطنه فلسطين، ملفتا لأن الرنتيسي تميز منذ صغره بصفات أهله للقيادة وأوصله ليكون قائدا ناجحا للحركة، واستذكر بحر القادة

أشاد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة بجهود الشهيد الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في خدمة الوطن والقضية مشيرا لأنه كان يتمتع بصفات قيادية متميزة جدا، جاءت أقول بحر لدى زيارته بيت الرنتيسي على رأس وفد من أعضاء المجلس التشريعي ضم كلا من النواب، محمد فرج الغول، أحمد أبو حلبية، هدى نعيم، وجميلة الشنطي، وكان

لجنة الداخلية والأمن تتفقد جهاز الشرطة



بمسئوليته كاملة في مجال الأمن وتطبيق القانون ومتابعة جميع القضايا، وكل ما يشكل خطر أو تهديد على أمن وسلامة المواطن. ولفت إلى أن الشرطة تقوم بمهامها في متابعة كل القضايا الجنائية إلى أن تتوصل للجانتي ضمن جهد أممي مكثف في أسرع وقت ممكن. ونوه البطش لأن الشرطة تعمل ضمن خطة أقرتها للعام ٢٠١٥ وتسير في تطبيقها رغم المعوقات التي تعترضها وقلة الإمكانيات بسبب تهريب حكومة التوافق من مسؤولياتها تجاه وزارة الداخلية وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية والشرطة.

المسؤولية في كل الأوقات وتحت كل الظروف. وقال "ما زالت الشرطة بإدارتها المختلفة تعمل على حفظ الجبهة الداخلية في ظل قلة الإمكانيات وعدم توفر الرواتب، إلا أنها أثبتت سلامة عقيدتها الأمنية". واطمن النائب الأشقر على سير عمل جهاز الشرطة ومتابعة المهام الموكلة إليه وفق القانون، من خلال الاستماع لمدير الجهاز ومساعديه وعدد من كبار ضباط الجهاز. من جهته رحب مدير الشرطة اللواء البطش بالوفد البرلماني مشمنا زيارتهم التفقدية للجهاز، مؤكدا أن جهاز الشرطة الفلسطينية يقوم

نظمت لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي زيارة تفقدية لجهاز الشرطة بغزة، برئاسة النائب إسماعيل الأشقر، ومقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، وعضو لجنة الداخلية النائب سالم سلامة، وكان في استقبال اللجنة قيادة جهاز الشرطة الفلسطينية برئاسة اللواء تيسير البطش.

وأشاد النائب الأشقر بعمل جهاز الشرطة ودوره الكبير في حفظ الأمن في القطاع، والعمل على تطبيق وبسط سلطة القانون، لافتا إلى أن الجهاز لم يتوقف عن العمل خلال الحروب المتكررة على قطاع غزة، مؤكدا أن الشرطة على قدر